

إنّ هذا الطّرح لا يصيب هدفه، على أية حال، بما أنّه يغفل المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتقنا - كمواطنين من دول "التحالف" - حيال حرب شنت باسمنا على يد حكومات "ديموقراطية" تزعم أنّ موازنة شعبية تشرّع لها عملها ذلك. بالطبع، إنّ نظام صدام شرير وغاشم تسبّب بفواجع كثيرة لحقت بشعبه وبالشعب المحاصر في الكويت المحتلة. ولكن هذا لا يعني أنّه لا توجد فسحة للحوار في قضايا يعتبرها ايغنايف خارج كلّ حوار عقلائي. هذه القضايا تتضمّن الفاعلية المحتملة للعقوبات (بشرط أن تعطى وقتاً كافياً للعمل)، واستراتيجية الدول المتحالفة في شنّ غارات جوية وصاروخية ضدّ مراكز مدنية أهلة، ومدى عدالة حربٍ - بل قيمتها الإستراتيجية - نُفذت بتركيز متوحّش يتجاوز بكثير نقطة الإنهيار العسكري العراقي. علاوةً على ذلك، طروحات كهذه لا تنحصر فقط في الوقوف مع هذا النوع المفضّل من التأويل أو ذلك، بل تفترض العودة إلى حقائق موثقة، وتقديم طروحات تصلح أكثر من غيرها (معقنة بطريقة جيّدة)، والإستعداد المسبق لمقارنة هذه التشخيصات المتناقضة من منطلق رفيع يسعى لاكتشاف الحقيقة.

هذه قضايا تمسنا جميعاً بقدر ارتباطها بإجماعنا على فهم معين للحرب، فهم ليس فقط لحثيات وقوعها يوماً وراء يوم، لنقلاتها التكتيكية ومزاعم الدعاية والدعاية المعاكسة، الخ، بل وللخلفية التاريخية المناسبة، التضمينات الجيوبوليتيكية، والأهداف البعيدة المدى للمتحاربين. مما لا شكّ فيه، كما يقول ايغنايف، أنّه يمكن للأفراد العاقلين أن يخرجوا باستنتاجات مختلفة بشأن كلّ واحدة من هذه القضايا على حدة؛ وبشأن القضية الأبرز المتعلقة بالخلاف فيما إذا كانت حرب الخليج مبرّرة وفق أرضيات سياسية وأخلاقية معينة أم لا. ولكن أن توجي بأنّ هذه الآراء متنافرة للدرجة أنها تجعل كلّ حوار ذي معنى مستحيلاً - بما أنّ الأطراف تتحاور انطلاقاً من غايات متعارضة تماماً ودون امتلاكها لأي معيار مشترك أو أرضية عامّة فيما بينها -